

دعوات لمصالحة وطنية تنهي الأزمة السياسية في تونس

أزمة التعديل الوزاري تجفض مقترحات الحوار الوطني



في محاولة جديدة لكسر الجمود السياسي في تونس دعا رئيس المجلس التأسيسي (البرلمان خلال الفترة 2011-2014) مصطفى بن جعفر إلى مصالحة وطنية، سارعت أوساط سياسية إلى رفضها لاعتبارات عديدة، تبقى أبرزها المطالبة برحيل الطبقة الحاكمة حاليا برمتها.

تونس - دفع الرئيس السابق لما كان يسمّى بالمجلس التأسيسي (البرلمان حاليا) في تونس خلال الفترة ما بين 2011 و2014 مصطفى بن جعفر، بمبادرة جديدة ترمي إلى حلحلة الأزمة السياسية المتفاقمة في البلاد.

وشدّد بن جعفر، الذي شارك إلى جانب حزبه التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات في حكم "الترويكا" خلال تلك الفترة، على أن تونس ستشهد في المرحلة المقبلة انفجار أزمات جديدة جراء "القتال الموقوتة" المزروعة في كل مكان.

وقال في تدوينة عبر صفحته الرسمية في فيسبوك، إن "الحوار الوطني في 2013 جمعنا على تحقيق هدف مشترك انتخبنا الشعب من أجله وهو المصالحة على دستور شارك في صياغته الجميع دون أي استثناء. فلنجعل الهدف من الحوار في الأيام القادمة لا فقط تجاوز الأزمة الحالية بل الانطلاق في مسار المصالحة الوطنية الشاملة حتى نتخلص من الأسباب العميقة وهي بمثابة قنابل موقوتة ستفجر الأزمات القادمة".

ويرى مراقبون أن دعوة مصطفى بن جعفر (يسار)، الذي توارى عن أنظار المشهد السياسي في تونس، ليست بمعزل عن باقي التحركات. ويضيف هؤلاء المراقبون أن دعوته قد تكون في سياق محاولة لإعادة التوافق السياسي، لاسيما في ظل ازدياد المبادرات من قبل الأحزاب الوسطية، التي تحصل لواء الدفاع عن مدينة الدولة، لإنهاء الأزمة السياسية.

ودخلت أزمة التعديل الوزاري في تونس أسبوعها الخامس دون أن تلوح في الأفق بوادر لحللتها رغم تزايد المبادرات التي تستهدف الذهاب في حوار وطني، وهو حوار يبدو أن الشروط المسبقة التي يضعها كل طرف تحول دون الوصول إليه.

وفيما يشترط رئيس الجمهورية قيس سعيد استقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي، من أجل الذهاب في حوار وطني ينهي الأزمة الراهنة، تحاول العديد من الأطراف الدفع نحو

طرح طبيعة نظام الحكم وإمكانية تغييره سواء عبر استفتاء شعبي أو غيره على طاولة النقاش خلال الحوار الوطني، وهو ما يزيد من تعقيد الأزمة، حيث تتمسك حركة النهضة الإسلامية بالمشيشي رئيسا للحكومة وينتظم الحكم الحالي وهو نظام برلماني معدّل.

وقال الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، المركزية النقابية في البلاد، نور الدين الطوبوي، الجمعة إن "ما يصله من إشارات يفيد بأن رئيس الجمهورية قيس سعيد يشترط استقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي من منصبه حتى ينطلق الحوار الوطني، الذي دعا إلى تنظيمه اتحاد الشغل لإنقاذ البلاد من أزمته".

وأضاف الطوبوي في تصريحات أوردتها جريدة "الصباح" المحلية، "لا نستطيع أن نطلب من رئيس الحكومة الاستقالة".

ولم يتردد الطوبوي في تحميل الرئاسات الثلاث مسؤولية الأزمة التي تمر بها تونس، قائلا "الرؤساء الثلاثة مسؤولون عن الأزمة التي تعيشها

البلاد ورئيس الدولة مطالب بأن يوضّح الأسماء التي تحوم حولها شهادات فساد وأن يقبل أداء بقية الوزراء اليمين الدستورية".



وترفض حركة النهضة الإسلامية، التي تقود الأحزاب الداعمة لحكومة هشام المشيشي، الدعوات المناهضة باستقالة المشيشي.

وترى العديد من الأوساط السياسية في تونس أن الظروف غير مهيأة للحوار الوطني ولا للمصالحة خاصة في ظل احتدام الأزمة بين رأسي

كل المقترحات لا تجد أذانا صاغية

السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية قيس سعيد ورئيس الحكومة هشام المشيشي).

وقال محسن النابتي، الناطق الرسمي باسم التيار الشعبي لـ"العرب"، إن "هؤلاء السياسيين (في إشارة إلى مصطفى بن جعفر) امتهتوا مثل هذه الكلمات والجمل الرنانة، ما معنى مصالحة وطنية؟ نحن لسنا في حرب أهلية، المصالحة الوطنية الوحيدة التي تنفع تونس هي في خروج العصابة التي تحكم البلاد ودمرت التونسيين سلميا، لئلا يفسد بعض الأطراف السياسية تبقى على حضورها السياسي بإنقاذ الإخوان من خلال مصطلحات مثل المصالحة الوطنية".

وأضاف المليكى في تصريح لـ"العرب"، أن "أزمة التعديل الوزاري باتت اليوم هي المؤثرة على الحوار ما جعلها تمثل مستقبلا للتسوية السياسية وهي أيضا محور الحوار الوطني عوض أن يكون الحوار حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية هو الأساس.

في تقديري العقبة الكبيرة هي إنهاء الأزمة الحكومية، حكومة المشيشي سواء من حيث أداؤها الضعيف أو مناخ عملها.. الأفضل أن يكون لهشام المشيشي موقف وطني من خلال تقديم حكومته الاستقالة".

وترفض العديد من القوى السياسية مقترحات الحوار والمصالحة باعتبار

أنها ستعيد "رسكلة" الأطراف السياسية الموجودة في المشهد حاليا.

وقال محسن النابتي، الناطق الرسمي باسم التيار الشعبي لـ"العرب"، إن "هؤلاء السياسيين (في إشارة إلى مصطفى بن جعفر) امتهتوا مثل هذه الكلمات والجمل الرنانة، ما معنى مصالحة وطنية؟ نحن لسنا في حرب أهلية، المصالحة الوطنية الوحيدة التي تنفع تونس هي في خروج العصابة التي تحكم البلاد ودمرت التونسيين سلميا، لئلا يفسد بعض الأطراف السياسية تبقى على حضورها السياسي بإنقاذ الإخوان من خلال مصطلحات مثل المصالحة الوطنية".

وأضاف المليكى في تصريح لـ"العرب"، أن "أزمة التعديل الوزاري باتت اليوم هي المؤثرة على الحوار ما جعلها تمثل مستقبلا للتسوية السياسية وهي أيضا محور الحوار الوطني عوض أن يكون الحوار حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية هو الأساس.

في تقديري العقبة الكبيرة هي إنهاء الأزمة الحكومية، حكومة المشيشي سواء من حيث أداؤها الضعيف أو مناخ عملها.. الأفضل أن يكون لهشام المشيشي موقف وطني من خلال تقديم حكومته الاستقالة".

وترفض العديد من القوى السياسية مقترحات الحوار والمصالحة باعتبار

مبادرة مغربية تدعو إلى إحداث نظام عربي جديد

العدالة والتنمية يوجه انتقادات لإخوان تونس والجزائر بعد استثناء المغرب من دعوة الغنوشي لإنشاء كتل إقليمي

يتناقض مع مبادئ وحدة الأمة والمصالح المشتركة والأخوة وحسن الجوار". وقال إن "الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية أو القومية لا يمكنها بأي شكل من الأشكال أن تؤيد أي حركة انفصالية في العالم العربي أو الإسلامي أو في غيره"، في إشارة إلى جبهة البوليساريو الانفصالية.



دعوة المغرب لترجم رغبة الرباط في تجاوز الوضع القائم عربيا

وأوضح أن "سياسة الأطراف المناوئة للوحدة الترابية للمغرب معروفة عند الجميع، ولها دوافع تاريخية وجيوسياسية، ولكن كنا نتمنى أن تبقى القوى الحية والأحزاب السياسية في منأى عن هذه السياسة التصعيدية العدائية والتي تؤدي إلى التفرقة بين أبناء الأمة الواحدة".

وبخصوص القضية الفلسطينية، قال العدالة والتنمية، إن "موقف البلاد ثابت لا يتغير، وسيظل داعما للقضية الفلسطينية التي تعتبر بالنسبة إليه في نفس مستوى قضية الصحراء المغربية".

وسارع إخوان الجزائر إلى تأييد دعوة الغنوشي على لسان رئيس حركة مجتمع السلم عبدالرزاق مقرري، الذي أكد خلال ندوة صحافية رغبته في إحداث "مغرب عربي من دون المغرب، يجمع تونس والجزائر وليبيا وموريتانيا"، بذريعة أن المغرب وقع اتفاقية التطبيع مع إسرائيل، قائلا "المغرب جاب لنا الأعداء عند باب الدار".

وأكد مدير مركز الرباط للدراسات السياسية والاستراتيجية، خالد الشراوي السموني في تصريح لـ"العرب" أن "المغرب كان دوما داعما لوحدة الصف العربي دون إقصاء".

وقال السموني إن "المغرب عنصر أساسي لبناء أي كيان مغاربي بالمنطقة، يستحيل استثنائه أو القفز عليه، علما وأن المغرب كان منذ الحضور على استقلاله يدعو إلى بناء كيان مغاربي قوي ومستقل".

وكان حزب العدالة والتنمية قد وجه مراسلة لمقرري يعبر فيها عن غضبه من مواقف إخوان الجزائر المناوئة للوحدة الترابية للمغرب، ودعوتهم إلى تأسيس نواة للمغرب العربي تستبعد المغرب.

ولفت العدالة والتنمية في رسالته الانتباه إلى ما أسماه "المنزلق الذي يسير فيه إسلاميو الجزائر، والذي

تجمع ناديا من الدول ذات الرغبة الحقيقية والهادفة إلى الانخراط الجدي والمسؤول، من أجل عالم عربي قائم على رؤية واضحة قادرة على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، بعيدا عن المقاربات التقليدية التي لم تعد مفتاح لتدبير المرحلة ومسيرة الفكر والرغبة الشبانية على مستوى العالم العربي".

وقال بوربيطة إن "المغرب يعتبر العمل المؤسساتي في إطار الجامعة العربية مهما ولكنه ليس غاية في حد ذاته، بل يجب أن يعكس رؤية مشتركة، رؤية حول التحديات ورؤية حول طريقة معالجة هذه التحديات".

وربط مراقبون بين دعوة المغرب إلى نواة نظام عربي وبين المبادرة التي أطلقها رئيس حركة النهضة في تونس راشد الغنوشي في وقت سابق لإنشاء كتل إقليمي يستغني الرباط ونواكشوط.

محاولات صادقة وكثيرة للدفع بالعديد من التكتلات والتجمعات السياسية التي ينتمي إليها المغرب والمنخرط فيها في جديد تترجم مدى رغبة الرباط في تجاوز الوضع القائم على مستوى الساحة المغربية والعربية والمتمثل في فشل غالبية الاتحادات في العالم العربي".

وأوضح معتضد في تصريح لـ"العرب"، أن "هذه الدعوة تأتي بعد



افتتاح مغربي على محيطه العربي

محمد ماموني العلوي

الرباط - دعا المغرب إلى إنشاء نظام عربي جديد يكون مبنيا على قيم ومصالح مشتركة من أجل مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وهو نظام يتكون من الملكتين الأردنية والمغربية بمعني دول الخليج، لخدمة مصالح المنطقة والشعوب العربية.

وربط وزير الخارجية المغربي ناصر بوربيطة هذه المبادرة بكونها تأتي بالتزامن مع ما يمر به العالم العربي من تحديات داخلية منها النمو الديموغرافي المتسارع وأخرى اجتماعية واقتصادية، إلى جانب التدخلات الخارجية التي باتت تهدد أمنه واستقراره.

وأبرز بوربيطة الخسيس خلال ندوة جمعته مع نظيره الأردني أيمن الصفدي، عقب افتتاح قنصلية الأردن بالعيون، أن "الأجندة العربية يجب أن يمتلكها العرب وتتحرك في إطارها الدول العربية، لهذا يجب أن تكون الرؤية واضحة ومشتركة بين الجميع".

ويرى مراقبون أن هذه الدعوة تأتي بعد فشل المبادرات الرامية إلى إنشاء كتلات في المنطقة على غرار مشروع اتحاد المغرب العربي الذي لا تزال محاولات إحياؤه تراوح مكانها.